

مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي -

تجربة كينيا نموذجاً

The contribution of digital solutions of enhancing the degree of financial inclusion - Kenya's experience model -

حمدوش وفاء

بوزانة أيمن

جامعة عنابة - الجزائر

جامعة عنابة - الجزائر

hamdouche_wafa@yahoo.fr

bouzanaaimen@gmail.com

الملخص:

يعد التحول الرقمي من الحلول الهامة للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي اليوم، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي وتحقيق أهدافه، وتطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة تجربة كينيا نموذجاً في خدمة الهاتف المحمول. لتحقيق هدف الدراسة، ركزنا على أساسيات الشمول المالي وعلاقته بالتحول الرقمي وعرض وتحليل مؤشراتته حسب مختلف المجتمع الكيني وإستراتيجيتها في مجال الحلول الرقمية المرتبطة بالشمول المالي، انطلاقاً من تطبيقها في الخدمات المالية والمصرفية عبر خدمة الهاتف المحمول (M-Pesa). خلصت هذه الدراسة إلى فعالية تجربة كينيا في مجال تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاقه عن طريق هذه الخدمة، تؤكد ذلك قاعدة بيانات البنك العالمي (findex) التي تشير فيها مؤشرات الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي الكيني إلى مستويات عالية باتجاه تعميق انتشار الشمول المالي من طرف السلطات النقدية التي اعتمدت السهولة والبساطة في التعاملات المالية. توصي الدراسة بالعمل على استمرار الإصلاحات البنكية في كينيا تماشياً مع مستجدات الصناعة المصرفية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية (Fintech).

الكلمات المفتاحية: تجربة كينيا، تكنولوجيا مالية، حلول رقمية، خدمة (M-Pesa)، شمول مالي.

Abstract:

The digital transformation is an important solution for the advancement of the financial and banking sector today, this study aims to highlight the role of digital solutions in enhancing the degree of financial inclusion and achieving its goals, and the development of digital financial and banking services, to achieve the goals of sustainable development, by studying the Kenya experience as a model in the mobile phone service. To achieve the goal of the study, we focused on the fundamentals of financial inclusion and its relationship to digital transformation, and presented and analyzed its indicators according to the various Kenyan society and its strategy in the field of digital solutions related to financial inclusion, starting from its application in financial and banking services via mobile phone service (Pesa-M). This study concluded the effectiveness of Kenya's experience in promoting and

extending financial inclusion through this service, as confirmed by the World Bank database (findex) in which indicators of financial inclusion and digital transformation in the Kenyan financial and banking sector indicate high levels towards deepening the spread of financial inclusion from One of the monetary authorities that has adopted ease and simplicity in financial dealings. The study recommends working on the continuation of banking reforms in Kenya in line with the developments of the global banking industry, especially with regard to financial technology (Fintech).

Keywords: The Kenya Experience, Financial technology, Digital solutions, Service (M-pesa), Financial inclusion.

المقدمة:

إن مواطن النقص والقصور في الأسواق جعلت الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثير من الناس - أفراداً ومؤسسات - وصعبت من وصولهم إليها، فقد انصب اهتمام الدول على معالجة هذا الأمر، وخلق لدى الجهات الرسمية فيها التزاماً واسعاً بتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل المريح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة مبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، أي باختصار تحقيق المتطلبات الأساسية لتعزيز الشمول المالي.

بداية من الألفية الثالثة، ظهرت بوادر الثورة الصناعية الرابعة في مجال العمل المصرفي، والتي تُعرف على أنها العصر الصناعي الرئيسي الرابع الذي يتميز بدمج التقنيات المالية الرقمية، كحلول رقمية تظمس الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية التقليدية، وذلك بظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة Fintech، التي وسعت من الخدمات المالية والمصرفية وتحولت نحو الاقتصاد الرقمي والابتكار المفتوح في التعاملات المالية بإدخال تقنيات مالية عابرة للحدود، من بينها: خدمة الهاتف المحمول، منصات التمويل الجماعي، المدعومة عن طريق تقنية البلوكشين، الحوسبة السحابية، تكنولوجيا البيانات الضخمة، والتي أدت بدورها إلى ضمان تدفق المعلومات المالية وخفض التكاليف وزيادة الشفافية، وخلق الفرص للتمكين المالي والاقتصادي للأفراد والشركات وتعزيز درجة الشمول المالي، في سياق هذا التوجه العالمي نحو توفير حلولاً مالية رقمية تجسد تجربة كينيا ورؤيتها الإستراتيجية لعام 2030 في تفعيل خدمة الدفع بالهاتف المحمول لتعزيز درجة الشمول المالي، من هنا يحق لنا أن نطرح الإشكالية التالية:

- ما هي انعكاسات اعتماد الهاتف المحمول كحل رقمي على تعزيز درجة الشمول المالي في دولة كينيا؟

معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي علاقة التحول الرقمي بتحسين درجة الشمول المالي؟
- ما هو واقع الشمول المالي في كينيا؟ وما هي خطتها الإستراتيجية لتعزيزه؟
- فيما تتمثل أهم العوامل المساعدة على تبني الهاتف المحمول كقناة لتعميم الخدمات المالية في كينيا؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في أنها تتناول موضوعاً حيوياً، لم ينل نصيبه من الدراسات في المؤسسات الأكاديمية والبحثية، هذا ما يبعث زيادة الاهتمام بالموضوع ليس على المستوى الرسمي فحسب بل على المستوى الأكاديمي أيضاً من باحثين ودارسين، موضوعنا هو جزء من هذا الاهتمام، حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها أولاً في معالجتها لموضوع جد حساس وهو مساهمة الحلول الرقمية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لرفع مستويات الشمول المالي، والتقليل من الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية، من خلال تجربة كينيا في خدمة الهاتف المحمول.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة، إلى إبراز مدى مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي، انطلاقاً من تجربة كينيا في خدمة الهاتف المحمول نموذجاً. كما تسلط الضوء على واقع الشمول المالي الرقمي في كينيا، وتوجهاتها لتعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي، في ظل الضرورة الملحة إلى تعميق برنامج القطاع المالي والمصرفي الكيني لسنة 2005، المتمثل في دعم وتنمية الأسواق المالية، كوسيلة لزيادة الموارد المالية والحد من الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

المنهج المتبع:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة، والإحصائي لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

تقسيم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

المحور الأول: علاقة التحول الرقمي بتعزيز الشمول المالي؛

المحور الثاني: الشمول المالي في كينيا: واقع وإستراتيجية تعزيز؛

المحور الثالث: تجربة كينيا في استخدام الخدمات المالية عبر خدمة الهاتف المحمول.

المحور الأول: علاقة التحول الرقمي بتعزيز الشمول المالي:

تزايد التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية، بشكل كبير مع ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، وأصبحت التقنيات المالية الرقمية آلية من آليات تعزيز الشمول المالي، حيث تستفيد منها الدول النامية من الاستعمال الواسع للهواتف الذكية، وتقنية المعلومات والاتصالات لتسهيل استخدام الخدمات المالية الرقمية وتخفيف حدة الفقر. أهم هذه الحلول الرقمية التي تم التركيز عليها في دراستنا هي خدمة الهاتف المحمول، حيث سيتم التعرف على الحلول الرقمية المبتكرة لتعزيز الشمول المالي، وأهميتها

ومستجدات العمل المصرفي انطلاقة؛ من ظهور التكنولوجيا المالية ومستقبلها في ظل جائحة فيروس كورونا.

أولاً - أساسيات الشمول المالي:

تؤكد العديد من الدراسات على ضرورة الاهتمام بالشمول المالي لما له من أثر واضح على تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يستدعي ضرورة قياس مستواه اعتماداً على مجموعة من الأبعاد والمؤشرات لتحديد ورسم الإستراتيجية المناسبة لتعزيزه، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

1. مفهوم الشمول المالي:

لاقي مصطلح الشمول المالي اهتماماً كبيراً من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية. ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أدبيتها بكثرة: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي إضافة إلى هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع، خاصة مع تكاتف الجهود الدولية لمحاربة ظواهر الفساد المالي وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب (Sudipta, Asit, & Shajul, 2016)، وحتى لا نتوه في زحمة تعدد التعاريف المقدمة للشمول المالي، سنقتصر على التعريف التالية:

- يعرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: " الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة." (بشار العراقي و زهراء أنعمي، 2018)

- يعرفه البنك العالمي بأنه: " يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين - التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة." (mohamed Abdelfteah Abbasi & Khadija Sadi, 2018)

- ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، يحفظ كرامة العملاء." (سعدان أسيا و محاجبية نصيرة، 2018)

- وتعرفه كل من منظمة (OECD)، والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة، بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي

وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (مجلس محافظي المصارف، 2015، الصفحات 2-3)

تعقياً على هذه التعاريف نقول إنها قد تختلف فيما بينها، من حيث النص، في بعض التفاصيل والجزئيات التي تظهر نصاً في أحدها ولا تظهر في الآخر. لكن هذه التفاصيل أو الجزئيات الغائبة عن التعريف نصاً نجدها فيه ضمناً. إن كل هذه التعاريف تشير نصاً أو ضمناً إلى ما يلي:

- أن تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء والمهمشين وذوي الدخل المحدود.

- أن يكون الوصول إلى الخدمة المالية سهلاً ومتاحاً، بالتكلفة المناسبة، وبالجودة المطلوبة، وفي الزمن المناسب، وفي المكان المرغوب...

- تلبية الخدمات المالية للحاجات القائمة، وتلك المتوقعة، وهو ما يطرح قضية الابتكار.

- شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي.

- تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية، وتنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

يبقى أن نشير إلى أن هناك مصطلحات عديدة لوصف نفس الظاهرة. فهناك من يستخدم مصطلح الشمول المالي، وهناك من يستخدم بدلاً منه، مصطلح الاشتمال المالي أو الإدراج المالي أو الإدماج المالي أو التضمين المالي، للدلالة على نفس الظاهرة التي حددناها بالمعنى السابق تحت اسم "الشمول المالي" وهو المصطلح الذي نتبناه لأنه أكثر المصطلحات شيوعاً ومعناه اللغوي أقرب إلى المصطلح الأجنبي (Financière Inclusion).

2. مبادئ مجموعة العشرين G20 عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي:

تأكيداً لأهمية هذا الموضوع فقد التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وجددت التزامها بتطبيق مبادئها العليا بشأن الشمول المالي، والتي تبنتها العديد من الدول في إعداد استراتيجياتها الوطنية للشمول المالي، وتستخدم رسمياً من قبل هيئات وضع المعايير (محمد أبودية، 2016). هذه المبادئ اعتمدها دول مجموعة العشرين في اجتماعها في تشينغدو - الصين تموز 2016، للاستفادة من الإمكانيات الضخمة التي تُتيحها التكنولوجيا الإلكترونية إلى جانب الإشراف الفعال للمساهمة في إغلاق الفجوات المتبقية في الشمول المالي، وهذه المبادئ هي:

أ- الترويج الإلكتروني للشمول المالي:

يتم تعزيز الخدمات المالية الإلكترونية، والترويج لاستخدام التقنيات المبتكرة للوصول إلى المستبعدين مالياً، والمحرومين من الخدمات، والمنتجات المالية لتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل،

يتحقق ذلك من خلال إستراتيجية وطنية واضحة الرؤية، وخطوة عمل ملموسة يتم تقييمها ومراقبتها على نحو جيد.

ب- موازنة الابتكار والمخاطر الالكترونية لتحقيق الشمول المالي:

لغرض موازنة تعزيز الابتكار وتحقيق الشمول المالي الرقمي، ينبغي على صانعي السياسات تشجيع، ورعاية هذه الابتكارات للاستفادة من الفوائد التي توفرها، إذ أن سرعة الابتكار في الخدمات المالية الالكترونية، وتنوعها على مدى السنوات الماضية هي عملية مستمرة وتُساهم في تخفيض التكاليف.

ج- التمكين القانوني والتنظيمي:

يُعد من المبادئ الأساسية للشمول المالي حيث يجب توافر قواعد قانونية وتنظيمية تمكينية ومناسبة، مع مراعاة المعايير الدولية ذات الصلة، إذ يؤدي إلى التطور والتوسع بطريقة مستدامة، حيث يحتاج مقدمو الخدمات، والمشاركون الآخرون في السوق إلى قواعد قانونية، وإطار تنظيم قابل للتنبؤ به، ونظام عادل يسمح للمشاركين الجدد بالمشاركة العادلة والأمانة ولا تفرض تكاليف امتثال مرتفعة، فضلاً عن كونها تُساهم في دعم المنافسة العادلة، وتُعكس تقييماً دقيقاً للمخاطر من وجهة نظر السوق والمستهلكين.

د- توسيع البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية:

يُساهم توافر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تقديم خدمات مالية رقمية آمنة، ومنخفضة التكلفة إلى المناطق الجغرافية جميعها، لاسيما المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات، إذ أن اعتماد كل من القطاع العام والخاص على الشبكات الالكترونية لتقديم الخدمات العامة، كالصحة، والتعليم، والاتصالات، والخدمات المالية، يتطلب ذلك الاهتمام بالبنية التحتية، والتوزيع في مجال مدفوعات التجزئة الآمنة، والفعالة التي يُمكن الوصول إليها على نطاق واسع.

هـ- إنشاء مسؤول الكتروني لحماية الممارسات المالية للمستهلكين:

إن وجود إطار سليم لحماية المستهلك والبيانات أمر ضروري لبناء الثقة، والطمأنينة في الحصول على الخدمات المالية الالكترونية، والاستمرار في استخدامها، لاسيما بالنسبة للمستخدمين ذوي الثقافة المالية المحدودة، لاسيما في ضوء التطور المطرد في مجال التكنولوجيا، وقنوات التوزيع، وحجم البيانات الشخصية وسرعة معالجتها، فضلاً عن؛ قيمة البيانات من تحديد الهوية، ومعاملات الحسابات، والمشتريات، والتي تتم من خلال وضع خطوط مجانية، أو توجيه المستخدم حول كيفية الاستخدام، والإفصاح، وكشوفات الحسابات الدورية.

و- تعزيز الثقافة المالية والمعرفة الالكترونية:

تُعد الثقافة المالية أمراً ضرورياً لاتخاذ القرارات المالية السليمة، إذ لا تزال الأمية المالية تشكل تحدي أمام واضعي السياسات، ومقدمي الخدمات في سعيهم لتوسيع الخدمات المالية للمجموعات المستبعدة مالياً، فضلاً عن أن التطورات يمكن أن تزيد من تعقيد الوسائل والأدوات الجديدة، لذا ينبغي على أصحاب القرار ومقدمي الخدمات في المنظمات السعي نحو دعم البرامج التي تعزز المعرفة الالكترونية، والمالية كي يتمكن المستثمر، أو المتقن من تنويع استثماراته في مجالات، وقطاعات مختلفة بهدف تقليل مخاطر الائتمان.

ز- تسهيل وصول العميل للخدمات المالية الرقمية:

تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير أنظمة، وبيانات هوية العملاء التي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة تلبي احتياجات متعددة وتقلل من مستويات المخاطر.

ح- متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمية:

يشير هذا المبدأ إلى متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمي من خلال نظام شامل، وقوي لتقييم البيانات، وينبغي أن يستفيد هذا النظام من مصادر البيانات الالكترونية الجديدة، فضلاً عن تقييم تأثير البرامج والإصلاحات، وتمكين أصحاب المصلحة من تحليل ورصد العرض، والطلب على الخدمات المالية الالكترونية، وتحديد العقبات. (محمد لفته، 2019، الصفحات 70-71-72)

إن هذه المبادئ لا تمثل مجموعة جامدة من المتطلبات، ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار، وهي أيضاً مرنة بدرجة كافية بحيث يُمكن تعديلها لتتوافق مع ظروف كل دولة.

ثانياً: أهمية الحلول الرقمية في تعزيز الشمول المالي:

إن التطور التكنولوجي الهائل، وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة، ساهم في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دوراً متزايداً في تسريع عجلة الشمول المالي، تأكيداً على ذلك؛ تشير التقديرات إلى أن الشمول المالي القائم على الحلول الرقمية - الهوية الرقمية خاصة - عمل على تضمين حوالي 57% من الأفراد غير المشمولين مالياً في النظام المصرفي، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يعمل الكثير منهما في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية. كذلك هناك ما يقدر بـ 2.5 ترليون شخص بالغ لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية بسبب عدم امتلاكهم لحساب مصرفي. من هنا أصبحت الحاجة ضرورية لتبني نظام قوي للهوية الرقمية من قبل المجتمع الدولي لاستفادة رواد الأعمال وأصحاب المشاريع من الخدمات المالية إلكترونياً. (الوليد طلحة، 2019، صفحة 22)

كما يمكن أن يُساهم التحول نحو الشمول المالي الرقمي في تعزيز جوانب عدة، بالأخص في برنامج الحماية الاجتماعية مثل: وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، وكذلك مُساعد رجال الأعمال والتجار على القيام بعمليات السداد الرقمي وسهولة الوصول إلى خطوط الائتمان. علماً أن القضاء على الفقر لا يقتصر على تشجيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، بل يتطلب المعرفة بطريقة استخدام التقنية الرقمية من قبل غير المشمولين مالياً، مما يضع على عاتق البنوك عبء التثقيف من برامج التثقيف المالي وبناء القدرات. (الوليد طلحة، 2019)

الجدير بالذكر؛ أن الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي الرقمي، تساهم في تحقيق الهدف رقم (1) من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في " القضاء على الفقر". حيث تشير بيانات البنك الدولي، أن هناك أكثر من 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1,90 دولار يومياً، وبانعدام وجود فرص لحصولهم على الخدمات المالية الأساسية، يجعل من الصعب على هؤلاء الأشخاص إدارة حياتهم الاقتصادية. ووفقاً لقاعدة البيانات العالمية (Findex)، فإن من بين 67% من البالغين الأثرياء في جميع أنحاء العالم، 60% منهم يمتلكون حسابات مصرفية رسمية، في حين من بين 54% من البالغين الفقراء، 40% منهم ليس لهم حسابات مصرفية. (Leora Klapper, Mayada El Zoghbi, & Hess, 2016)

هناك أيضاً العديد من الفرص لاستفادة المؤسسات المالية والمصرفية من استخدام الحلول الرقمية، فعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في الخدمات المالية على مدار العقود الماضية، لا تزال الوظائف المرتبطة بتنفيذ وحفظ التعاملات وإبرام الصفقات، تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة وغير فعالة للغاية في معظم الأنشطة المالية. كما تُعول الكثير من البلدان على التقنيات المالية لزيادة مستويات الشمول المالي لنحو 2 مليار نسمة من سكان العالم غير المشمولين مالياً، فعلى سبيل المثال: يُعد كل من الهاتف المحمول والبلوكشين من الحلول الرقمية الواعدة للغاية لتوفير الخدمات المالية لمليارات الأشخاص من غير المشمولين مالياً، وهو ما يمكن أن يُحقق للمصارف عائدات مصرفية تبلغ حوالي 380 مليار دولار أمريكي في عام 2020، منها 270 مليار دولار أمريكي جراء تغطية الشركات الصغيرة والمتوسطة بالخدمات المالية و110 مليار دولار أمريكي من تقديم الخدمات المالية للأفراد غير المشمولين مالياً. (الوليد طلحة، 2019)

انطلاقاً من الطرح السابق فإن: (Asil Demirgüçü & Leora Klappe, 2017) الحلول الرقمية وحدها لا تكفي لتعزيز الشمول المالي، ولضمان استفادة الأفراد من الخدمات المالية الرقمية، يتطلب ذلك توفير نظام مدفوعات متطور، وبنية تحتية رقمية جيدة، وتنظيمات مناسبة، وضمانات قوية لحماية المستهلك وتوفير النزاهة والشفافية المالية. ومهما كانت الخدمات المالية الرقمية المقدمة، يجب أن تكون

مصممة لتلائم احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي الخدمات المالية لأول مرة، الذين قد يكون لديهم مهارات منخفضة في القراءة والحساب.

ثالثا: الهاتف المحمول كآلية رقمية مبتكرة لتحقيق الشمول المالي:

مع الاعتماد المتزايد على الهواتف الذكية، تم تطوير طرق مختلفة للسماح للمستهلكين بالدفع بسهولة باستخدام الهاتف المحمول. على سبيل المثال: تشير بعض الإحصائيات إلى أن ثلث المستهلكين في المملكة المتحدة يستخدمون هواتفهم المحمولة للدفع في المتاجر. وتعود انطلاقة أسلوب الدفع عن طريق الهاتف إلى التطبيق الخاص الذي قدمته شركة Apple خلال النصف الأخير من عام 2017، حيث أصبح الأفراد يشعرون بالأمان عند استخدام هواتفهم الذكية في معاملات نقاط البيع. ولم تكن شركة Apple الوحيدة في تقديم مثل هذا التطبيق، بل انضمت إليها كل من شركة Samsung و Google على التوالي (فريد ليان، 2019). سوف نتعرف في هذا العنصر على أنواع التعاملات المالية المستجدة عبر الهاتف المحمول.

1- أنواع المدفوعات التي تتم عبر الهاتف المحمول:

هناك أنواع عديدة من المدفوعات التي تتم عبر الهاتف المحمول، نجملها في الآتي:

أ- الاتصالات الميدانية قريبة المدى: يطلق على تطبيقات الهاتف المحمول المتعلقة بنقاط البيع مصطلح "الاتصالات الميدانية قريبة المدى" "Near-Field Communication"، وهي تمثل أجزاء إضافية مُدخلة على الهاتف المحمول، والملاحظ تزايد استخدام هذا التطبيق على نحو مطرد. وبواسطة هذا التطبيق تتواصل الهواتف المحمولة بتطبيق NFC عند نقاط البيع مع الأجهزة المعدة للتواصل مع هذا التطبيق بواسطة موجات لاسلكية تحمل معلومات مشفرة يُصدرها الهاتف، مداها عدّة سنتيمترات دون حاجة لملامسة أية أجهزة لدى نقطة البيع.

ب- مدفوعات الهاتف المحمول القائمة على الموجات الصوتية: هي أحدث الحلول لإتمام المدفوعات بواسطة الهاتف - دون الحاجة إلى الانترنت. حيث تتم العملية من خلال موجات صوتية تحتوي على بيانات مشفرة حول عملية الدفع. ويتم إرسال الموجات الصوتية من نقطة البيع إلى الهاتف المحمول لنقل تفاصيل عملية البيع، فيقوم هاتف العميل بتحويل تلك البيانات إلى إشارات مناظرة تُتمم المعاملة. وكل ما تحتاجه هذه التقنية هو إنزال برنامج خاص على الهاتف، دون الحاجة لتركيب أي أجهزة إضافية، كما هو الحال في الاتصالات الميدانية قريبة المدى.

ج- مدفوعات الأمن المغناطيسي: التقنية الثالثة للدفع من خلال الهاتف المحمول عند نقطة الشراء، تسمى بـ "Magnetic Secure Transmission - MST". وتستخدم تقنية Samsung pay كلا من مدفوعات MST و NFC للمدفوعات عبر الهاتف المحمول. وفي إطار تقنية النقل الأمن المغناطيسي، يُصدر الهاتف إشارة مغناطيسية تحاكي الشريط المغنط الموجود على بطاقة الائتمان

الخاصة بالقائم بالدفع، والتي تلتقطها أجهزة نقطة البيع وتعالجها كما لو كان قد تم تمرير البطاقة فعلياً عبر الجهاز.

2- المدفوعات داخل المتجر:

تتمثل تقنيات الدفع داخل المتاجر فيما يلي:

أ- **محافظ الهاتف المحمول:** هي محافظ رقمية آمنة جداً للاستخدام تعمل عادة من خلال التشفير المعقد والترميز المحدد (Tokenization) (يعني استبدال البيانات الحساسة برموز تعريفية متفردة)، حيث تستخدم أرقاماً رمزية صالحة لمدة بسيطة في معالجة معاملة بعينها بناءً على بطاقة معلومات مشفرة في محفظة الهاتف المحمول. بالإضافة إلى بطاقات الائتمان والخصم، يُمكن أيضاً إرفاق مستندات مهمة أخرى في محافظ الهاتف مثل: تذاكر السفر بالطائرة وغيرها.

ب- **مدفوعات الاستجابة السريعة:** ثمة العديد من الاستخدامات لأسلوب الدفع هذا، حيث يعمل من خلال تطبيقات مصرفية معينة ترتبط فيها البطاقات الخاصة بالفرد وتكون بالطبع محملة على الهاتف المحمول، وتقابلها تطبيقات إلكترونية أخرى لدى المتاجر ومقدمي الخدمات، حيث يمكنها التواصل مع تفاصيل بطاقة.

3- المدفوعات عن بعد:

هناك أنواع عديدة من المدفوعات عن بعد، نذكر منها:

أ- **المدفوعات عبر الإنترنت:** الكثير من الناس يقومون بالسداد عبر الإنترنت باستخدام متصفح الهاتف المحمول (CHROME - SAFARI) أو تطبيقات أخرى، بشرط توفر إشارة "WIFI". وهناك عدة أنماط للدفع بهذه الطريقة. على سبيل المثال، يمكن إدخال تفاصيل البطاقة يدوياً على موقع البائع على الإنترنت، أو شحن بطاقة مصرفية متصلة تلقائياً بتطبيق الهاتف، أو استخدام برنامج Paypal وبالنقر على رابط لفاتورة رقمية ترسل إلى المستخدم عبر البريد الإلكتروني.

ب- **مدفوعات الرسائل القصيرة:** تسمى أيضاً الرسائل القصيرة المميزة، تعني ببساطة دفع ثمن المنتجات أو الخدمات عبر رسائل نصية. وبمجرد إرسال رسالة نصية تحتوي على المعلومات ذات الصلة إلى رقم هاتف المستفيد الصحيح، تتم إضافة مبلغ السداد إلى فاتورة الهاتف المحمول. وبالتالي، يتم الدفع الفوري.

ج- **الفواتير المباشرة للناقل:** تسمى أيضاً فواتر المشغل المباشر وهي وسيلة للدفع من خلال شركة الهاتف بدلاً من استخدام تفاصيل البنك أو البطاقة. وطريقة القيام بذلك هي إدخال رقم الهاتف في صفحة الدفع أو في أحد التطبيقات، وتتم المعاملة ببعض خطوات للمصادقة على الهوية، ومن ثم يتم خصم الدفعة من فاتورة الهاتف أو الشريحة.

د - الخدمات المصرفية الهاتفية: أثبتت شعبيتها في بعض البلدان مثل السويد والمملكة المتحدة في تحويل الأموال بين الأفراد أو دفع الفواتير والخدمات المصرفية بواسطة تطبيق يزود البنك به المستخدم، حيث يُمكنه من إجراء المعاملات المالية مباشرة من حسابه المصرفي. (فريد ليان، 2019، الصفحات 28-29-30)

كما تتضمن الحلول المالية الرقمية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية أيضاً، عدداً من التطبيقات والمنصات والبرامج المالية، من بينها تقنية blockchain (التي تعتمد عليها منصات الأصول المشفرة crypto assets وبعض منصات التحويلات المالية الرقمية)، والتي يتم من خلالها توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال شبكة من المقترضين وفقاً لنموذج إقراض النظير - بالنظير (peer - to peer lending)، بالإضافة إلى تقنيات الأنترنت وأجهزة الصراف الآلي وطرفيات البيع، وتقنيات استشارات الذكاء الاصطناعي المالية والاستثمارية وغيرها من الخدمات المالية الرقمية الأخرى. (تقرير صندوق النقد العربي الاقتصادي، 2019)

المحور الثاني: الشمول المالي في كينيا: واقع وإستراتيجية تعزيز

تُمثل كينيا ثالث أكبر الدول في القارة الإفريقية -جنوب الصحراء- من حيث الإمكانيات الاقتصادية من بعد نيجيريا وجنوب إفريقيا، [بناتج محلي إجمالي](#) قُدر وفقاً لبيانات البنك العالمي لعام 2018 بـ 87.91 مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو قدر بـ 6.32%، وناتج محلي للفرد يبلغ قرابة 1710 دولار أمريكي، مما يجعلها ضمن أكبر 65 اقتصاد في العالم. وقُدر عدد سكان كينيا بـ 51 مليون نسمة، منهم حوالي 50.3% من الإناث و49.7% من الذكور (بنك بيانات البنك العالمي، 2020). عموماً؛ يُعد الاقتصاد الكيني من أحسن الاقتصادات أداءً وتطوراً في القارة الإفريقية، بسبب التنوع الذي يتميز به، حيث تُساهم المؤسسات والشركات إلى جانب المشاريع الصغيرة لرواد الأعمال والشركات الناشئة بقيادة النمو الاقتصادي في البلاد، بينما تدير بعض المؤسسات الحكومية أنشطة اقتصادية تشمل صناعات رئيسية من بينها الخدمات المالية (جامع، 2019). في هذا السياق سوف نتعرف في هذا العنصر على واقع مستويات الشمول المالي في كينيا حسب فئات المجتمع.

أولاً - مؤشرات الشمول المالي الرئيسية في كينيا:

سوف نتعرف على أهم مؤشرات الشمول المالي في كينيا حسب فئات المجتمع ومستوياته، وفق إحصائيات البنك العالمي. ورغم ما يؤخذ على مؤشرات الشمول المالي التي يقترحها البنك العالمي مثل: عدم إمكانية إعادتها حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية وصعوبة الاستدلال بها، فإن البيانات التي يوفرها البنك العالمي تُعتبر أكثر شمولاً وتفصيلاً ودقةً، وعمليةً، وبالتالي يُمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول كما يمكن استخدامها في المقارنات زمنياً وجغرافياً. ولهذا فقد اعتمدنا على منهجية البنك العالمي في تناولنا لواقع الشمول المالي في كينيا خلال السنوات (2011-2014-2017).

1- مؤشر ملكية حساب مصرفي حسب فئات المجتمع:

يرتبط نشاط النظام المالي الرسمي كله بالحسابات، وقد يتعذر الحصول على حساب في مؤسسة مالية ومصرفية رسمية، وهذا معوق كبير أمام الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية المرتبطة بهذه الحسابات، ويعتبر هذا الحساب بمثابة نقطة دخول إلى القطاع المالي والمصرفي الرسمي، فالحساب الرسمي يجعل من السهل تحويل الأجور، واستقبال التحويلات والمدفوعات الحكومية، ويُشجع الادخار ويُسهل الحصول على الائتمان، ولكن هناك اختلافات كثيرة بين المناطق، تعود لعدة عوامل منها: الدخل، والمستوى التعليمي، والجنس، والعمر، والعاملين والبطالين ومكان الإقامة في المدن أو الريف أو عوامل أخرى. (نغم نعمة و نوري مطر، 2020، صفحة 95)

جدول رقم (1): نسبة البالغين من السكان (+15) حسب الفئات ممن يمتلكون حساب مصرفي في المؤسسات المالية والمصرفية خلال السنوات (2011-2014-2017)

المتوسط العالمي			السنوات			الفئات
2017	2014	2011	2017	2014	2011	
72	66	55	86	79	46	حسب الجنس
65	58	47	78	71	39	
74	69	56	87	78	/	حسب العاملين أو البطالين
59	49	38	59	62	/	
58	47	37	76	66	40	حسب السن
72	66	54	84	79	44	
56	48	37	67	64	19	حسب المستوى التعليمي
79	73	66	92	86	63	
61	55	41	70	63	19	حسب الغنى أو الفقر
47	67	57	89	82	58	
66	58	44	81	73	38	الانتماء الريفي

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتماداً على قاعدة البيانات للبنك العالمي index، في الموقع:

<https://globalindex.worldbank.org/>

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة ملكية حساباً مصرفياً في المؤسسات المالية والمصرفية في كينيا شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات (2011-2014-2017)، كما شهدت هذه النسب تحسناً ملحوظاً بالنسبة لكل فئات المجتمع الكيني، تأكيداً على هذا التطور فإن نسبة امتلاك حساباً مصرفياً في كينيا تفوق نسبة المتوسط العالمي، مما يعكس اهتمام الدولة بقضايا الشمول المالي، والمساواة بين عنصري الفئة الواحدة انطلاقاً من توفير الحسابات المصرفية.

2- مؤشر الاقتراض من جهات رسمية وغير رسمية:

يعتبر الاقتراض مؤشراً هاماً لقياس مستوى الشمول المالي، والذي يعبر عن مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير التمويل اللازم الذي تحتاجه معظم فئات المجتمع، للتعبير عن الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال عمله على تقديم الخدمات المالية والمصرفية بتكلفة منخفضة وبسهولة. الجدول رقم (2) يوضح نسبة الاقتراض المسجلة في كينيا من الجهات الرسمية وغير الرسمية -الأصدقاء والعائلة-.

جدول رقم (2): نسبة السكان البالغين (+15) حسب الفئات ممن اقتترضوا من مؤسسة مالية رسمية وجهات غير رسمية خلال السنوات (2011-2014-2017).

الاقتراض من جهات غير رسمية			الاقتراض من جهات رسمية			الفئات	
2017	2014	2011	2017	2014	2011		
46	58	60	22	18	13	ذكور (+15)	حسب الجنس
45	62	56	12	13	7	إناث (+15)	
47	61	/	19	16	/	العاملين (+15)	حسب العاملين أو البطالين
37	59	/	6	9	/	غير العاملين (+15)	
46	60	60	12	6	5	صغار البالغين (15-24)	حسب السن
45	61	57	19	20	13	كبار السن (+25)	
40	59	53	9	13	5	التعليم الابتدائي أو أكثر (+15)	حسب المستوى التعليمي
49	62	63	22	17	14	التعليم الثانوي أو أكثر (+15)	
42	58	54	12	9	4	أفقر 40%	حسب الغنى أو الفقر
47	62	61	20	19	13	أغني 60%	
45	60	59	19	15	9	سكان الأرياف (+15)	الانتماء الريفي

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتماداً على قاعدة البيانات للبنك العالمي index، في الموقع: <https://globalindex.worldbank.org/>

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة السكان البالغين (+15) ممن اقتترضوا من الجهات غير الرسمية في كينيا - العائلة والأصدقاء - أكبر من نسبة اقتراض السكان من الجهات الرسمية، بالنسبة لمختلف فئات المجتمع، حيث سجل الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية نسب منخفضة حسب عنصري الفئة الواحدة، إلا أنها في تزايد؛ كل هذا يعكس جهود الدولة الكينية والمؤسسات المالية والمصرفية في تحسين توفير التمويل للأفراد والقضاء على الصعوبات للحصول على الائتمان الضروري لتمويل مشاريعهم المصغرة. كما نلاحظ أن نسبة الاقتراض لدى الذكور هي أكبر من تلك الخاصة بالإناث، مما يشير إلى وجود فجوة واضحة بين الذكور والإناث، وغير العاملين (+15) وصغار البالغين (15-24) وأفقر 40%، في الحصول على الائتمان الضروري (التمويل).

3- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية حسب فئات المجتمع:

تعتبر نسبة الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية من المؤشرات الهامة للوقوف على توجهات الأفراد، ومستوى ثقتهم بإيداع أموالهم لدى الجهات الرسمية بدلاً من اكتنازها. الجدول رقم (2) يوضح نسبة البالغين من السكان (+15) حسب الفئات ممن ادخروا في مؤسسات مالية ومصرفية رسمية خلال السنوات (2011-2014-2017) في كينيا.

جدول رقم (3): نسبة السكان البالغين (+15) حسب الفئات ممن ادخروا في مؤسسات مالية ومصرفية رسمية خلال السنوات (2011-2014-2017).

المتوسط العالمي			السنوات			الفئات
2017	2014	2011	2017	2014	2011	
29	29	24	36	33	28	ذكور (+15)
24	26	21	19	28	19	إناث (+15)
32	32	26	31	34	/	العاملين (+15)
18	18	14	9	15	/	غير العاملين (+15)
18	18	15	21	26	21	صغار البالغين (15-24)
29	30	25	30	32	25	كبار السن (+25)
16	19	15	11	16	10	التعليم الابتدائي أو أكثر (+15)
35	34	31	38	45	35	التعليم الثانوي أو أكثر (+15)
17	19	15	14	16	10	أفقر 40%
33	33	27	35	40	32	أغني 60%
24	25	19	26	27	20	سكان الأرياف (+15)

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتماداً على قاعدة البيانات للبنك العالمي findex، في الموقع: <https://globalfindex.worldbank.org/>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة الأفراد في كينيا (+15) ممن يدخرون أموالهم في المؤسسات المالية والمصرفية انخفضت سنة 2017 مقارنة بسنة 2014، لدى معظم الفئات تقريباً وبصفة خاصة عند الإناث وغير العاملين؛ هذا الانخفاض راجع إلى عمليات سحب الأموال - حسب الغرض سواء كان لإقامة مشروع أو توسيع مشروع قائم، أو لمواجهة حالات الطوارئ المعيشية الخاصة بكل فرد-، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن نسبة الادخار تبقى قريبة من المتوسط العالمي بالنسبة لكل الفئات، غير أن الفجوة تبقى واضحة بين الجنسين، وأفقر 40% وأغني 60%، والعاملين وغير العاملين.

4- مؤشر ملكية بطاقات الخصم والائتمان حسب فئات المجتمع:

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة المشار إليها لقياس مستويات الشمول المالي، فإن من المؤشرات المهمة أيضاً. في هذا الشأن؛ التعرف على انتشار الخدمات المالية الرقمية، ويشمل ذلك انتشار بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان، حيث يعتبر مؤشر ملكية بطاقات الخصم والائتمان من المؤشرات التي يعتمد عليها لتطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في كينيا، من أجل تطوير نظام مالي رقمي تنافسي مبتكر.

الجدول التالي يوضح نسبة السكان البالغين (+15) حسب فئات المجتمع ممن يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان في كينيا.

جدول رقم (4): نسبة السكان البالغين (+15) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقة خصم والائتمان خلال السنوات (2011-2014-2017).

ملكية بطاقات الائتمان		ملكية بطاقات الخصم			الفئات
2017	2014	2017	2014	2011	
24	24	45	36	35	ذكور (+15)
21	21	30	33	25	إناث (+15)
27	26	42	37	/	العاملين (+15)
14	15	19	26	/	غير العاملين (+15)
11	12	34	29	31	صغار البالغين (15-24)
26	25	39	38	29	كبار السن (+25)
11	10	16	16	10	التعليم الابتدائي أو أكثر (+15)
31	32	53	54	48	التعليم الثانوي أو أكثر (+15)
16	16	19	16	8	أفقر 40%
27	26	50	47	45	أغني 60%
19	17	36	31	26	سكان الأرياف (+15)

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العالمي index، في الموقع: <https://globalindex.worldbank.org/>

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن امتلاك بطاقات الخصم والائتمان (وتسمى أيضا بطاقة السحب الآلي أو الصراف الآلي) يختلف من فئة إلى أخرى، حيث تعكس درجة ملكية بطاقات السحب الآلي، والبطاقات الائتمانية مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الإلكترونية، حيث كانت نسبة ملكية بطاقات الخصم أكبر من ملكية بطاقات الائتمان من السكان البالغين (+15) بالنسبة لكل الفئات، ونلاحظ أيضا أن بطاقات الخصم شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2017 إذا ما تم مقارنتها بسنة 2014، خاصة لدى الأفراد الذين يمتلكون مستوى التعليم الثانوي وأغني 60%، غير أن هذا لا يمكن أن يلغي عدم تمكن شرائح كبيرة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية. يعود السبب إلى عدم انتشار هذه الخدمة بشكل ملائم وعدم تمييزها لجميع الفئات العمرية، وتردد الكثيرين في استخدام أدوات السحب الإلكترونية نتيجة التكلفة التي يتحملها العميل عند استعمالها، وعدم تجديدها لها عند انتهاء صلاحية استعمالها.

ثانيا: إستراتيجية تعزيز درجة الشمول المالي في كينيا:

بعد عرض واقع مستويات الشمول المالي في كينيا وفقا لمؤشرات الشمول المالي الرئيسية، سنتطرق في هذا العنصر إلى إستراتيجية تعزيز درجة الشمول المالي في كينيا، وشمولية الخدمات المالية البعيدة عن متناول الكثير من الناس - أفرادا ومؤسسات-، حيث انصب اهتمام الدولة الكينية على إطلاق خطة

إستراتيجية عجلت بالتزام واسع من قبل الجهات الرسمية بتنفيذ سياستها، التي يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل المريح، بالإضافة إلى توفير حلول مالية رقمية متنوعة مبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، أي باختصار تعزيز الشمول المالي.

وفي إطار الخطة الجديدة لتطوير الخدمات المالية والمصرفية: فقد عرف القطاع المالي والمصرفي نمواً سريعاً، تماشياً مع الخطة الإستراتيجية لتعزيز درجة الشمول المالي في كينيا والتي تعمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وتطوير القطاع المالي والمصرفي، وتخفيض نسبة الفقر، مع إعادة هيكلة التوزيع الجغرافي لفروع البنوك - في المناطق الحضرية والريفية-، حيث تعتمد الخطة الجديدة لتطوير وتنمية كينيا والتي تغطي المدة من (2008 إلى 2030) على ثلاثة "ركائز" أساسية، موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5): ركائز الخطة الجديدة لتطوير وتنمية كينيا خلال المدة (2008 إلى 2030)

الأهداف	الركيزة
توفير الرخاء والازدهار لجميع شرائح المجتمع الكيني، من خلال برنامج التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% سنوياً إلى أن يصل 25% خلال السنوات المقبلة	الاقتصادية
تسعى إلى بناء "مجتمع عادل ومتماسك مع المساواة الاجتماعية في بيئة مستقرة وأمنة"	الاجتماعية
تهدف إلى تحقيق نظام سياسي ديمقراطي يقوم على سياسات قائمة على قضايا تحترم سيادة القانون وتحمي حقوق وحريات كل فرد في المجتمع الكيني	السياسية

المصدر: نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، (2020): الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، الطبعة الأولى، عمان- الأردن دار الأيام للنشر والتوزيع، ص 19.

في صلب هذه الركائز جاء الاهتمام بتعزيز درجة الشمول المالي عن طريق تذليل معوقات تعزيزه من خلال بناء: قطاع مصرفي قوي؛ بإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية لجعل القطاع أكثر تنافسية؛ إصلاح القطاع المصرفي لتسهيل الاندماج بين المصارف الصغيرة والكبيرة لتصبح أكثر قوة؛ إزالة كل ما يعرقل عرض الخدمة المالية وطلبها، لتحقيق مستويات عالية من الادخار والاستثمار والودائع المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي؛ تخفيض تكاليف الاقتراض وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون حرماً مالياً، وتسهيل التحويلات المالية المحلية والدولية عن طريق تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي. (A Globally Competitive and Prosperous Kenya, 2007)

هذا الاهتمام جاء في ظل الضرورة الملحة إلى تعميق برنامج القطاع المالي والمصرفي الكيني لسنة 2005، والمتمثل في دعم وتنمية الأسواق المالية في كينيا كوسيلة لزيادة الموارد المالية والحد من الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

المحور الثالث: تجربة كينيا في استخدام الخدمات المالية عبر خدمة الهاتف المحمول

سوف نتعرف في هذا العنصر على خطوات كينيا الناجحة لاستخدام الخدمات المالية عبر نظام الهاتف المحمول إم- بيزا (M-PESA)، وتحليل نسبة شموليتها عبر فئات المجتمع (حسب الجنس، العاملين أو البطالين، حسب السن، حسب المستوى التعليمي، الغنى أو الفقر وحسب الانتماء الريفي) استناداً على قاعدة بيانات البنك العالمي (findex) للشمول المالي الرقمي - مؤشرات ملكية حساب مال عبر خدمة الهاتف المحمول كنسبة من السكان البالغين (+15) في كينيا خلال سنتي 2014-2017، - ومعرفة عوامل نجاحها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الكيني.

أولاً: خطوات كينيا الناجحة في استخدام الخدمات المالية عبر خدمة إم - بيزا:

من بين التجارب الناجحة في تطبيق التحول الرقمي، وتحقيق أهداف الشمول المالي، ما قامت به كينيا من تطويرها للخدمات المالية والمصرفية، عبر خطة إستراتيجية تهدف إلى توسيع فرص حصول شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والمصرفية- كما ذكر أنفاً-، وهذا من أجل تحقيق قيمة للاقتصاد الكيني، وذلك من خلال إطلاق خدمة (M-PESA) عام 2007 عبر الهاتف المحمول، ويرمز حرف الـ "M" إلى كلمة "Mobile" أي الجوال وكلمة "Pesa" تعني "مال" باللغة السواحيلي (اتحاد الصناعة واتحاد البنوك المصرية ، 2016)، حيث كانت أول الخدمات المالية المتاحة من قبل الشركة الكينية الرائدة في مجال الهواتف المحمولة "سفاري كوم" (The World Bank, 2018).

1. مؤشرات الشمول المالي الرقمي لخدمة الهاتف المحمول:

إن نجاح التجربة الكينية في خدمة الهاتف المحمول مبنية على نسبة العمليات الرقمية والحسابات المفتوحة (الرقمية وغير الرقمية)، هذا ما سيتم تناوله في هذا العنصر.

1.1. مؤشر ملكية حساب مال عبر نظام الهاتف المحمول:

ساهمت خدمة الهاتف المحمول في كينيا بزيادة نسبة الشمول المالي إلى 50%، وقد ازداد عدد الكينيين الذين شملهم النظام المالي رسمياً في السنوات العشر الأخيرة. وقد تم إدراج أكثر من 73% من الكينيين رسمياً في عام 2017، قياساً بعام 2014 التي كانت 58%. وقد انخفض الاستبعاد المالي بنسبة 17.4% في عام 2016، إلى أكثر من النصف منذ عام 2006. الجدول رقم (6) يوضح نسبة السكان (+15) الذين يملكون حساب مال عبر الهاتف المحمول في كينيا التي فاقت المتوسط العالمي بأشواط.

جدول رقم (6): نسبة السكان البالغين (+15) ممن يملكون حساب مال عبر الهاتف المحمول خلال سنتي 2014-2017

المتوسط العالمي		السنوات		الفئات	
2017	2014	2017	2014		
6	3	77	62	ذكور (+15)	حسب الجنس
3	2	69	55	إناث (+15)	
5	2	78	62	العاملين (+15)	حسب العاملين أو البطالين
3	1	52	44	غير العاملين (+15)	
6	3	70	52	صغار البالغين (15-24)	حسب السن
4	2	74	62	كبار السن (+25)	
3	2	57	51	التعليم الابتدائي أو أكثر (+15)	حسب المستوى التعليمي
6	2	84	67	التعليم الثانوي أو أكثر (+15)	
3	1	59	52	أفقر 40%	حسب الغنى أو الفقر
5	3	82	63	أغني 60%	
4	2	73	57	سكان الأرياف (+15)	الانتماء الريفي
4	2	73	58	إجمالي نسبة السكان البالغين الذين يملكون حساب المال عبر الهاتف المحمول (+15)	

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتماداً على قاعدة البيانات للبنك العالمي findex، في الموقع:

<https://globalfindex.worldbank.org/>

يتضح من الجدول أعلاه، أن مستخدمي خدمة أو نظام -الهاتف المحمول- ممن يمتلكون حساب مال عبر هذا النظام سجل نسبة مرتفعة جداً سنة 2017، مست 36.5 مليون نسمة من السكان البالغين (+15) ممن يمتلكون حساب مال عبر خدمة الهاتف المحمول (أكثر من نصف عدد السكان)، ونلاحظ أن هذا الارتفاع سُجل لدى جميع فئات المجتمع خاصة الفئات المهمشة كوسيلة لاحتوائهم وتقليص الفجوة بين عنصري الفئة الواحدة-. الجدول رقم (7) استناداً إلى الجدول رقم (6) يوضح؛ الدور الذي لعبته الحلول المالية الرقمية -خدمة الهاتف المحمول- في تقليص الفجوة بين الجنسين.

جدول رقم (7): عدد السكان البالغين من الذكور والإناث (+15) ممن يملكون حساب المال عبر الهاتف المحمول خلال سنتي 2014 و2017

2017	2014	الوحدة: "مليون نسمة"	
17	18.6	عدد البالغين من السكان ذكور (+15)	العدد الإجمالي للسكان حسب الجنس
16.7	16.3	عدد البالغين من السكان إناث (+15)	
50	47	العدد الإجمالي للسكان في كينيا	
13.1	11.5	عدد الذكور (+15) الذين يملكون حساب مال عبر خدمة الهاتف المحمول	العدد الإجمالي من السكان الذين يملكون حساب مال عبر الهاتف المحمول حسب الجنس
11.5	9	عدد الإناث (+15) الذين يملكون حساب مال عبر خدمة الهاتف المحمول	

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً، على قاعدة بيانات البنك العالمي وبيانات الجدول رقم (6).

يتضح من الجدول رقم (7)، أن نسبة الذكور البالغين (+15) الذين يمتلكون حساب مال عبر الهاتف المحمول بلغ 77% سنة 2017، أي ما يقارب 13.11 مليون نسمة من عدد الذكور (+15) الإجمالي المقدر بـ 17 مليون نسمة، أين قلّصت هذه الخدمة الفجوة بين عنصري الفئة الواحدة في استخدام الخدمات المالية، خاصة لدى الجنسين بامتلاك حوالي 69% من الإناث (+15) لحساب مال عبر الهاتف المحمول، أي ما يقارب 11.5 مليون نسمة من العدد الإجمالي للإناث (+15) المقدر بـ 16.7 مليون نسمة سنة 2017.

2.1 مميزات حساب المال عبر خدمة الهاتف المحمول:

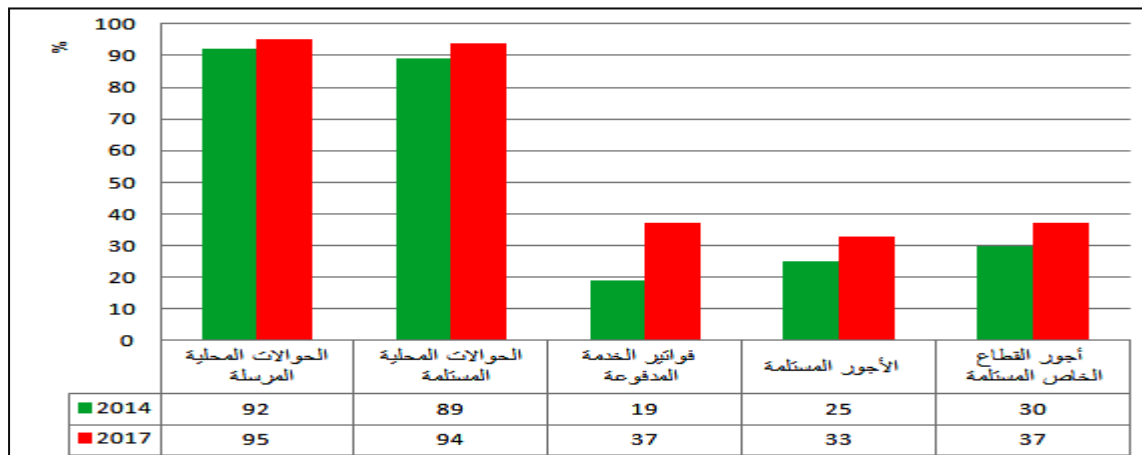
أتاح حساب المال عبر خدمة (M-PESA) للأفراد فرصة تحويل الأموال عن طريق استخدام هواتفهم المحمولة، وهو ما مكنهم من سداد القروض، ودفع الفواتير، وصرف الرواتب، وقد شهد هذا البرنامج نجاحاً وإقبالاً كبيراً حتى في المناطق الريفية، فأصبح هو الوسيلة الأولى لتحويل الأموال في كينيا، وذلك بسبب النجاح الذي حققه خلال أقل من سنتين، حيث تم تحويل 50% من التحويلات من خلاله، ويعتبر ذلك خطوة هامة في طريق تعميم التعاملات غير النقدية والوصول إلى تطبيق سياسة اقتصاد غير نقدي متكاملة على المستوى الوطني من خلال تفعيل السياسات التي تشجع المعاملات الإلكترونية. وتماشياً مع هذا الاتجاه، صدرت العديد من بطاقات الدفع الإلكترونية لتمكين المواطنين من سداد قيمة النقل العام وغيرها من الخدمات. (نغم نعمة و نوري مطر، 2020، صفحة 78)

3.1 مؤشر الحوالات المحلية والأجور ودفع الفواتير عن طريق منصة إم-بيزا:

تحتل خدمة إرسال واستلام الحوالات المحلية عن طريق خدمة الهاتف المحمول بين العملاء الصدارة على منصة M-PESA، حيث شهد نسبة مرتفعة جداً سواء كانت حوالات محلية مستلمة أو مرسلة سنتي 2014 و 2017، كما شهدت أيضاً نسب فواتير خدمة المدفوعة والأجور المستلمة تزايداً ملحوظاً خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2014. (أنظر الشكل رقم (1)).

شكل رقم (1): نسبة السكان البالغين (+15) ممن يستفيدون من خدمة استلام الحوالات المحلية

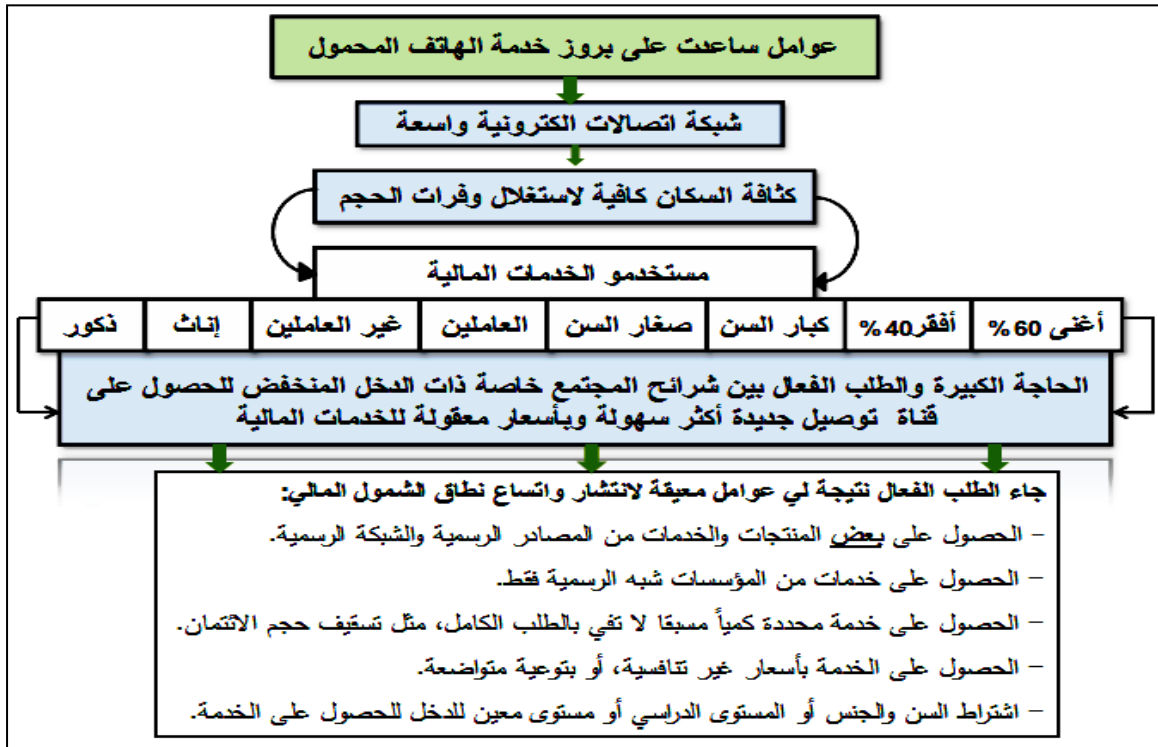
والأجور عبر الهاتف المحول للسنوات (2017-2014)



المصدر: من إعداد الباحثان، اعتماداً على قاعدة البيانات للبنك العالمي findex، في الموقع: <https://globalfindex.worldbank.org/>
2. عوامل نجاح خدمة الهاتف المحمول:

تمكنت كينيا من تحسين خدماتها المصرفية انطلاقاً من خدمة الهاتف المحمول حيث تمكن المجتمع الكيني بمختلف شرائحه من الحصول على حساب مصرفي لإنجاز معاملاته المالية والمصرفية، ومن بين العوامل التي ساعدت على نجاح خدمة M-PESA؛ اعتماد البنك المركزي الكيني نهج التجربة أولاً، ثم التنظيم، وسهولة إنشاء حساب وبساطة استخدامه - مجاني ويتطلب فقط بطاقة هوية رسمية-؛ القدرة على تحمل التكاليف حتى لفئة أفقر 40% من السكان البالغين (15+)، إضافة إلى ارتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة بين مختلف شرائح المجتمع الكيني، وارتفاع نسبة انتشار الهواتف المحمولة (مجموعة البنك الدولي، 2018)، الشكل رقم (2) يوضح عوامل النجاح الفعلية.

شكل رقم (2): عوامل نجاح خدمة الهاتف المحمول (مع حتمية القضاء على الحرمان المالي)



المصدر: من اعداد الباحثان؛ الفكرة مستوحاة من المصادر التالية:

-Georges Gloukoviezoff, (2008):de l'exclusion a l'inclusion bancaire des particuliers en France, Thèse doctorat, spécialité de sciences économiques et de gestion, université lumière Lyon 2, France, P 70.

- نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، (2020): الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، الطبعة الأولى، عمان - الأردن دار الأيام للنشر والتوزيع، ص 19.

اعتماداً على الشكل أعلاه، نلاحظ أن خدمة M-PESA ظهرت بفضل عوامل متعلقة باتساع شبكة الاتصالات الالكترونية والكثافة السكانية الكافية لاستغلال وفرات الحجم، والحاجة الكبيرة والطلب الفعال بين شرائح المجتمع خاصة ذات الدخل المنخفض للحصول على قناة توصيل جديدة أكثر سهولة وبأسعار معقولة للخدمات المالية، أين ظهرت خدمة الهاتف المحمول وحقت تغييراً كبيراً في تعاملات الأفراد المالية والمصرفية انطلاقاً من منصات الهواتف المحمولة بخفض التكاليف وزيادة الشفافية وعدم وجود خدمات مالية ومصرفية بديلة قابلة للمقارنة بأسعار تنافسية، وخلق الفرصة للتمكين الاقتصادي للأفراد والشركات على حد سواء. الشكل التالي يوضح فارق التكاليف بين استخدام الخدمات المالية بالتمويل الرقمي - الهاتف المحمول - وفروع البنوك التقليدية.

جدول رقم (8): تكاليف تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والبنوك التقليدية

وحدات في التكاليف بسبب الرقمنة (%)	التمويل في فرع بنك تقليدي (دولار)	تمويل رقمي متنقل "الهاتف المحمول" (دولار)	التكاليف	
			صيانة الحساب	المعاملات
75-65	29-20	10-5	تكلفة فتح وصيانة الحساب	صيانة الحساب
60-40	8-6	5-2.5	تكلفة تحويل الأموال	المعاملات
95	100-50	5-2.5	تكلفة تلقي الودائع و الادخار	التدفقات النقدية من وإلى الحساب
90-80	140-75	20-10	التكلفة الإجمالية لتقديم الخدمات المالية	إجمالي

Source: Habib Attia, (2020): Financial Inclusion in the technology-led globalization age Cross-border retail payments and prospects for the Arab region, p69, online: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/Economic%20Studies/2/.

[020/en/FINANCIAL%20Book%2014-4-2019.pdf](https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/Economic%20Studies/2/).

جراء فيروس كورونا عملت شركة سفاري كوم مالكة منصة (M-PESA) على تسهيل عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول في مارس 2020، وذلك بإلغاء الرسوم على كامل التعاملات التي تتم بأقل من 1000 شلن كيني (العملة الكينية) أي ما يقارب 9.42 دولار أمريكي، بينما زادت المعاملات المالية اليومية للشركات الصغيرة والمتوسطة من 70.000 شلن كيني أي 659 دولار أمريكي، إلى 150.000 شلن كيني أي ما يقارب 1410 دولار أمريكي. (باسم رجال، 2020).

إن تناولنا لهذه التجربة هو من باب الإشارة لا الحصر أو التميز، فهناك العديد من تجارب الدول الأخرى لا تقل نجاحاً عن هذه التجارب ولكنها عموماً مازالت في مراحلها الأولى وحاجتها إلى التطوير ملحّة، وهو ما يقتضي بذل المزيد من الجهد. والاستفادة من تجارب الدول بعضها من بعض في هذا المجال يمكن أن يكون مساعداً في تعميق الشمول المالي. حيث أن الاتجاهات العامة للأرقام المعروضة أنفاً حول التحول الرقمي في القطاع المصرفي والمالي الكيني تشير باتجاه تعميق انتشار الشمول المالي من طرف السلطات النقدية.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعد الشمول المالي بعداً أساسياً في تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع، من خلال تمكينهم من الخدمات المالية والمصرفية الضرورية لتسوية معاملاتهم المالية وإقامة مشاريعهم، وادخار فوائضهم المالية وذلك دون التمييز، مما يساعد على مكافحة الفقر والجوع، وتوفير مناصب الشغل، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي مساهمتهم الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام؛

- تُساهم الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي من جوانب عدة، بالأخص في برنامج الحماية الاجتماعية مثل: وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، وكذلك مُساعد رجال الأعمال والتجار على القيام بعمليات السداد الرقمي وسهولة الوصول إلى خطوط الائتمان؛

- مبادئ المجموعة العشرين عالية المستوى لا تمثل مجموعة جامدة من المتطلبات، ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار، وهي أيضاً مرنة بدرجة كافية بحيث يُمكن تعديلها لتتوافق مع ظروف كل دولة تسعى إلى تبني تحولاً رقمياً في قطاعها المالي والمصرفي؛

- تزايد التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية، بشكل كبير مع ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، حيث تم تسجيل أكثر من 850 مليون حساب للمعاملات المالية عالمياً عبر الهاتف المحمول في ظل فيروس كورونا؛

- الخطة الإستراتيجية الكينية من بين التجارب الناجحة في تطبيق التحول الرقمي، وتحقيق أهداف الشمول المالي والحد من الفقر، وتطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية، وتحقيق قيمة للاقتصاد؛

- حسب قاعدة بيانات البنك العالمي تشير الاتجاهات العامة للأرقام المعروضة حول مؤشرات الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي الكيني، باتجاه تعميق انتشار الشمول المالي من طرف السلطات النقدية الكينية، باعتماد البنك المركزي الكيني نهج السهولة والبساطة في التعاملات؛

- نسبة مؤشر ملكية حساب مال عبر الهاتف المحمول في كينيا يفوق نسبة المتوسط العالمي بأشواط وهذا يُحسب للنظام المصرفي الكيني، ويعكس اهتمام الدولة بقضايا الشمول المالي ورقمنة القطاع، والمساواة بين عنصري الفئة الواحدة. وحسب إحصائيات البنك العالمي (findex) تحتل خدمة إرسال واستلام الحوالات المحلية عن طريق خدمة الهاتف المحمول بين العملاء الصدارة على المنصة؛

- الجهود المبذولة والتجربة الناجحة لخدمة (M-PESA) عززت الشمول المالي الرقمي في كينيا، وساهمت في دفعت شرائح المجتمع الكيني إلى زيادة إقبالهم على فتح الحسابات المصرفية لتوسيع الأعمال التجارية وتحسينها، خاصة في ظل التداعيات المالية لفيروس كورونا والتباعد الاجتماعي.

التوصيات:

- العمل على استمرار الإصلاحات البنكية في كينيا تماشياً مع مستجدات الصناعة المصرفية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية (Fintech)؛
- ضرورة الرقمنة في الخدمات المالية والمصرفية بانتهاج مبدأ العمليات المصرفية المفتوحة ذات البعد الاجتماعي لتمكين الاقتصادي للفئات المستبعدة مالياً، في بيئاتها المحلية؛
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول بعضها من بعض في مجال الحلول الرقمية الذي يُمكن أن يكون مساعداً في تعميق درجة الشمول المالي، خاصة في ظل الفرصة التي خلقتها الأزمة الراهنة - فيروس كورونا- لوضع البرامج والسياسات لتعميم خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية؛
- الحد من ظاهرة صيرفة الظل، وكذلك استقطاب المزيد من المدخرات إلى القطاع المصرفي الرسمي، عن طريق دراسة أعمق من قبل الهيئات المعنية، للتعرف على سبل دمج هذا الجزء من المدخرات في القطاع الرسمي بما يعزز مستويات الاستثمار، والنمو الاقتصادي.
- تشجيع العمل بالهويات الرقمية والتي تسهل من مسألة فتح الحسابات؛

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- اتحاد الصناعة واتحاد البنوك المصرية. (2016). مشروع التحول الى الاقتصاد غير التقدي . من: https://cipe-arabia.org/wp-content/uploads/2018/11/Cashless_Economy_Paper.pdf. تاريخ الاسترداد 06 10 2020.
- أزهارى زوايد، و نفيصة حجاج. (2018). "التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي...الواقع والأفاق". مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية.الجزائر. العدد 3.
- أسعد حمود سعدون. (2020). التكنولوجيا المالية وفرصة الارتقاء في ظل جائحة كورونا. من أخبار الخليج: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1209917>. تاريخ الاسترداد 08 06 2020.
- أسيا سعدان، و نصيرة محاببية. (2018). "واقع الشمول المالي في المغرب العربي". مجلة دراسات وأبحاث. الجزائر. المجلد 10. العدد 3.
- صلاح الدين السيبي حسن. (2011). الموسوعة المصرفية العلمية والعملية. الطبعة الأولى. القاهرة. مجموعة النيل العربية.
- بشار العراقي أحمد، و زهراء النعيمي أحمد. (2018). " الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي". المؤتمر العالمي الثاني يومي 27-28 جوان. اربيل. جامعة جيهان للعلوم الادارية والمالية،

- الوليد طلحة. (2019). صندوق النقد العربي، من دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي. من: <https://www.amf.org.ae/ar/content> دور-الهوية-الرقمية-في-تعزيز-الشمول-المالي. تاريخ الاسترداد 08 06 2020.
- باسم رحال. (2020). أسواق العرب. من هل هناك مسنقبل للنقد بعد جائحة كوفيد-19. من: <https://www.asswak-alarab.com/archives/20151>. تاريخ الاسترداد 12 06 2020.
- بنك بيانات البنك العالمي. (2020). من البنك العالمي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=KE>. تاريخ الاسترداد 10 06 2020،
- بوابة findev. (2013). من مفاهيم مالية التكنولوجيا المالية: https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/ar_dfs_ebi.pdf. تاريخ الاسترداد 27 05 2020.
- تقرير صندوق النقد العربي الاقتصادي. (2019). من الفصل العاشر: الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والأفاق موقع صندوق النقد العربي: <https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019>. تاريخ الاسترداد 10 06 2020.
- حمد الحساوي. (2017). جاهزية الشمول والاستقرار المالي لانطلاق التنمية. مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت.
- فريد حبيب ليان. (2019). التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار.
- محمد أبودية ماجد محمود. (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني (مذكرة ماجستير). غزة: جامعة الأزهر.
- مجلس محافظي المصارف العربية. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. من صندوق النقد العربي: [\[https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/\[vocab\]/\[term](https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/[vocab]/[term) متطلبات الاستراتيجية.pdf. تاريخ الاسترداد 06 06 2020.
- مجموعة البنك الدولي. (2018). المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. البنك الدولي.
- محمد طارق لفته. (2019). نظام المدفوعات العراقي ودوره في تعزيز الشمول المالي (مذكرة ماجستير). جامعة بغداد.

- محمد مصطفى جامع. (2019). كينيا وتصدير النفط.. ماذا تعرف عن 3 أكبر اقتصاد في إفريقيا؟ تاريخ الاسترداد 06 10 2020، من موقع نون بوست:
<https://www.noonpost.com/content/29277>
- نغم حسين نعمة، ونوري حسين مطر. (2020). الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس. الطبعة الأولى. عمان، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- A Globally Competitive and Prosperous Kenya. (2007).from: Kenya Vision 2030.
https://www.researchictafrica.net/countries/kenya/Kenya_Vision_2030_-_2007.pdf.
Retrieved 06 10, 2020.
- Abbes, m. A., & Sadi, K. (2018). "Constriction dun indice dinclusion financière pour les pays Membres de lorganisation de la cooperation islamique(OCI)". Revue d économie et de statistique Appliquée .Algérie. voloume. n°1.
- Demirgüç, A., & Klappe, L. (2017). Measuring Financial Inclusion and the Fintech revolution, World bank group The Global Findex Database. from: world bank group the Global Findex Database: https://globalfindex.worldbank.org/sites/globalfindex/files/2018-04/2017%20Findex%20full%20report_0.pdf. Retrieved 05 23, 2020, from.
- Klapper, L., El Zoghbi, M., & Hess, j. (2016). CGAP. Achieving the Sustainable development goals the role of finiciel inclusion . from:
https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Achieving-Sustainable-Development-Goals-Apr-2016_0.pdf. Retrieved 05 24, 2020
- Rose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S. (2016). Bynanics of Financial- level financial Empirical Evidence From an Emerging Economy. from:
https://www.researchgate.net/publication/302577547_Dynamics. Retrieved 05 29, 2020.
- The World Bank. (2018). What Kenyas Mobile Money Success could mean for the Arab World0. from: <https://www.worldbank.org>. Retrieved 06 02, 2020